

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1992/83
2 March 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

EX-101/1/1
Section des affaires
COPIE IMPRIMÉE
Prière de retourner
au bureau E. 4125

الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء
من العالم ، مع إشارة خاصة إلى البلدان والاقاليم
المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس
لجنة حقوق الإنسان من نائب الممثل الدائم ، القائم
بالاعمال بالنيابة لبعثة تركيا الدائمة لدى مكتب
الامم المتحدة في جنيف

يشرفني أن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، موجهة إليكم من
سعادة السيد كينان أتاكول ، وزير الخارجية والدفاع لجمهورية شمال قبرص التركية ،
فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان في قبرص .

وسأكون ممتنا إذا ما تم تعميم رسالتي ومرفقها كوثيقة من وثائق لجنة حقوق
الإنسان في إطار البند ١٢ .

(توقيع) بيلجي كانكوريل
نائب الممثل الدائم
القائم بالاعمال بالنيابة

يشرفني أن أشير إلى البيان الذي أدلى به الممثل القبرصي اليوناني ، السيد فانياس ماركيدس ، في الدورة الثامنة والأربعين للجنة حقوق الإنسان ، في إطار البند ١٢(١) وأن أرد على الادعاءات الواردة فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان للقبارصة اليونانيين في قبرص .

إذا كانت ولا تزال هناك "انتهاكات هائلة ومنهجية لحقوق الإنسان" في قبرص ، فهي انتهاكات لحقوق الشعب القبرصي التركي ، وليس لحقوق القبارصة اليونانيين .

إن القبارصة اليونانيين يستغلون الحق الذي اعترف به لهم على نحو غير مشروع للتحديث باسم "قبرص" ، من دون القبارصة الأتراك ، يشوهون بصفة مستمرة الحقائق فيما يتعلق بهذه القضية وكل قضية أخرى تتعلق بالمشكلة القبرصية لأغراض الدعاية . وبناء عليه ، فإن أي وزن يعطى لهذه الدعاية لن يكون له أي أساس أخلاقي .

عند النظر في مسألة حقوق الإنسان في قبرص ، يجب الحرص على عدم الخلط بين الأسباب والآثار ولذلك ينبغي ألا يغيب عن الذهن التاريخ السياسي الحديث للجزيرة .

لقد انعقدت حلقة دراسية دولية بشأن "حقوق الإنسان والقضية القبرصية" نظمتها لجنة حقوق الإنسان القبرصية التركية (هيئة تابعة لرابطة الأمم المتحدة لشمال قبرص) ، في ليفكوسا في ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ وحضرها أكاديميون ومحامون من بلدان مختلفة ، منها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا والدانمرك وإيرلندا ، وقدمت الملاحظات الهامة التالية ، ضمن أمور أخرى .

"إن مسائل حقوق الإنسان لا يمكن تناولها بمعزل عن الجوانب الأخرى لقضية قبرص ، بما فيها الجانب السياسي . وفي هذا السياق ، أكد على أن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحق في الحياة والسلامة الجسدية والحرية والملكية والمساواة في المعاملة للقبارصة الأتراك ، لا سيما ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ ، كانت هي العامل الرئيسي الذي أدى إلى الموقف الحالي في الجزيرة" .

"إن إصرار الجانب القبرصي اليوناني على مواصلة عرقلة ممارسة القبارصة الأتراك لحقهم في الأمن وحقهم في تقرير مصيرهم من خلال حملة مكثفة على الصعيد العالمي ، هو أمر الهدف منه عزل القبارصة الأتراك عن بقية العالم . ويشكل هذا الموقف أيضا عقبة أمام مصالح أطراف شالطة قد ترغب في إقامة صلات وعلاقات مباشرة مع القبارصة الأتراك" .

إن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب القبرصي التركي في الجزيرة قديمة العهد وخطيرة ومنهجية لأنها تقوم على دوافع إثنية وسياسية . والبيانات الشهيرة التالية التي قالها زعماء قبارصة يونانيون في خطابات عامة ، في الماضي القريب ، تعكس حدة هذه الدوافع .

الأسقف مكاريوس بمناسبة توليه أسقفية قبرص في ٢٠ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٥٠

" أقسم يميناً مقدسة أنني سأعمل من أجل ميلاد حريتنا القومية وإنني لن أحيّد أبداً عن سياسة توحيد قبرص مع اليونان الأم " .

الأسقف مكاريوس في رسالة إلى رئيس الوزراء اليوناني

مؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣

" إن هذا الدعم يحق لنا ونحن نطلبه لأن ما يريده القبارصة ليس هو الحكم الذاتي ، أو الاستقلال الذاتي ، أو الاستقلال ، وإنما الوحدة مع اليونان " .

الأسقف مكاريوس متحدثاً في قرية بانايا في

٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣

(كان آنذاك رئيساً لجمهورية قبرص المؤلفة من الطائفتين)

" إلى أن يتم طرد هذه الطائفة التركية الصغيرة ، وهي تشكل جزءاً من العنصر التركي الذي كان العدو للدود للهيلينية ، فإن مهمة أبطال منظمة "ايوكا" لا يمكن أبداً اعتبارها منتهية " .

بوليفاريس يورغاديس وزير داخلية الأسقف مكاريوس

متحدثاً في نفس العام

" لا مكان في قبرص لأي شخص ليس يونانياً " .

الأسقف مكاريوس في بيان إلى "البريد القبرصي"

في ٢٨ آذار/مارس ١٩٦٣

" لا يمكن أبداً لأي يوناني يعرفني أن يعتقد أنني أود العمل من أجل إيجاد وعي قبرصي قومي . لقد أنشأ الاتفاقان (لندن وزيوريخ) دولة ، لا أمة " .

الأسقف مكاريوس في خطاب عام في نيقوسيا في

٢٦ أيار/مايو ١٩٦٥

" إما أن تتحد قبرص كلها مع اليونان أو تصبح محرقة . إن الطريق لتحقيق التطلعات القومية قد يكون مليئاً بالمصاعب ، ولكننا سنحقق الهدف ، وهو الوحدة "ENOSIS" أحياءاً أو أمواتاً " .

وحتى اليوم أيضا يستمر الزعماء السياسيون والعسكريون من القبارصة اليونانيين في التغوّه ببيانات مشابهة .

إن العقلية والتطلعات التي تظهر في البيانات المنقولة أعلاه ، أدت بصورة محتومة ، في غضون ثلاث سنوات ، إلى تدمير جمهورية قبرص القائمة على الطائفتين ، والتي كان أساسها التعاون والمشاركة بين شعبي الجزيرة ، أي الشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني . وخلال هذه العملية جرى انتهاك أهم حقوق الإنسان الأساسية للقبارصة الأتراك بل ويستمر انتهاكها حتى اليوم أيضا نظرا لسلبية وعدم مبالاة العالم الناظر إلينا ، بسبب نفوذ ودعاية اليونان والقبارصة اليونانيين .

وبناء عليه ، لدى فحص ودراسة مسألة حقوق الإنسان في قبرص ، ينبغي النظر في الأساس الدستوري الذي قامت عليه الجمهورية عندما أنشأتها الطائفتان الوطنيتان (القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون) في عام ١٩٦٠ .

وينص الدستور على حقوق الإنسان ويحميها على النحو الملائم . وبالإضافة إلى هذه الحقوق الفردية ، ينص الدستور على المساواة السياسية بين الطائفتين المشتركتين في الانشاء ويضمن حقوقهما باعتبارهما كيانيين سياسيين متميزين . وكان إنشاء الدولة وشرعية حكومتها القائمة على الطائفتين يستندان إلى هذا المفهوم المتعلق باقتسام السلطة بين كيانيين سياسيين منفصلين ، اعترف لهما بحق تقرير المصير .

وكما اعترف السيد غلافكوس كليريدس ، السياسي المخضرم الذي ظل مدة طويلة رئيسا لمجلس النواب القبرصي اليوناني ، في الصفحتين ٢٣٦ و ٢٣٧ من كتابه ، Cyprus: My Deposition ، المجلد الثالث ، إن الذي انفصم في عام ١٩٦٣ هو هذا الأساس الدستوري واستمرارية العلاقة بين الطائفتين القائمة على الشراكة .

وبناء عليه فإن الطرف القبرصي اليوناني بحمله السلاح ضد الطرف القبرصي التركي ، قد حطم كامل الأساس الذي يقوم عليه وجود الجمهورية وسعى ، باستخدام القوة المسلحة ، إلى تقليص المركز السياسي للطرف المؤسس الآخر ، أي الطائفة القبرصية التركية ، إلى مركز أقلية داخل قبرص يونانية . ومرة أخرى ، ننقل من كتاب السيد كليريدس في الصفحة ٢٣٧ قوله إن السياسة القبرصية اليونانية الهادفة إلى تقليص مركز الشريك القبرصي التركي إلى مركز الأقلية لم تنجح "لأن الجانب التركي ... ظل عنيداً بشأن مسألة قبول مركز الأقلية" ، ثم في الصفحة ١٠٥ أكد السيد كليريدس أن اهتمام القبارصة اليونانيين كان أن قبرص ينبغي أن تكون دولة قبرصية يونانية مع

وجود أقلية تركية مصونة ، وواصل قائلا "وكان اهتمام القبارصة الأتراك هو إفشال مثل هذه الجهود والإبقاء على مفهوم الشراكة ... فالنزاع إذاً كان نزاع مبدأ ومن أجل هذا المبدأ كان كل من الجانبين مستعداً للاستمرار في المجادلة بل وللقتال أيضاً إذا دعا الأمر ، وليس للوصول إلى حل وسط" .

والجانب الثاني لحقوق الإنسان في قبرص ، الذي يغطي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ إلى آب/أغسطس ١٩٧٤ ، ينبغي فحصه على ضوء وضع تجاهد فيه الطائفة القبرصية اليونانية من أجل إجبار الطرف القبرصي التركي على قبول مركز الأقلية بدلا من مركزها كطرف مؤسس ، يتقاسم السلطة على أساس المساواة .

وخلال هذه الفترة جرى أنكرت وتحديث كل الحقوق المخولة للطرف القبرصي التركي ، ولكن القبارصة الأتراك رفضوا التخلي عن حقوقهم السياسية في التكوين السياسي لقبرص .

وكانت نتيجة هذا النزاع انفصال الشريكين منذ عام ١٩٦٣ ، فلم تعد هناك منذ ذلك الوقت ادارة مشتركة في الجزيرة بسبب استمرار زعماء القبارصة اليونانيين فسي رفضهم تقاسم السلطة مع القبارصة الأتراك باعتبارهم شريكين متساويين .

وشهدت هذه السنوات ، أي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ إلى آب/أغسطس ١٩٧٤ ، وحشية وعنف لم يسبق لهما مثيل ، فقتل مئات القبارصة الأتراك ، وتحول ربع السكان إلى لاجئين بلا مأوى ، مع مئات من المفقودين ، إلى يومنا هذا . وفي نفس الوقت الذي حدث فيه هذه الهجمات ، طرد القبارصة الأتراك - الذين شاركوا في تأسيس جمهورية عام ١٩٦٠ القائمة على قوميتين - في عام ١٩٦٣ من جميع أجهزة الدولة بقوة السلاح وأبعدوا عن الأجهزة الحكومية بعد ذلك . إن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في الحياة والسلامة الجسدية والحرية والملكية التي تعرض لها القبارصة الأتراك خلال هذه السنوات هي العوامل الرئيسية التي أدت إلى الوضع السياسي الحالي في الجزيرة .

وتشهد مذكرات عديد من رجال الدولة السابقين على عناء القبارصة الأتراك في قبرص . وننقل عن واحد منهم ، وهو رئيس وزراء بريطاني سابق ، السيد ألك دوغلاس هوم قوله في كتابه "The Way the Wind Blows" ، صفحة ٢٤٢ ما يلي:

"سرعان ما اقتنعت بالرأي القائل بأنه إذا لم يكن باستطاعة الأسقف مكاريوس أن يقنع نفسه بمعاملة القبارصة الأتراك ككائنات بشرية ، فإنه بذلك يفتح الباب لغزو الجزيرة وتقسيمها" .

وأثبتت التطورات اللاحقة صحة قول السير ألك .

وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة في الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٤ تلقي أيضاً الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان للقبارصة الاتراك قبل عام ١٩٧٤ .

انكار حرية الحياة الكريمة

"... كثير من اللاجئين ال ٦٠٠ الذين أتوا إلى كوكينا من المناطق المجاورة كانوا يعيشون في كهوف في ظل ظروف أقل من العادية مما يعرض صحتهم للخطر في الشتاء ."

(S/5950 Add September 1964)

القيود الاقتصادية

"لا تزال القائمة الرسمية للسلع الخاضعة لقيود (على الشعب القبرصي التركي) تشمل ٣١ سلعة . ومعظم هذه السلع له استخدامات مدنية واسعة ... بالإضافة إلى ذلك هناك سلع أخرى غير واردة في القائمة ولكنها تتعرض كثيرا للمصادرة في نقاط تفتيش الشرطة القبرصية (اليونانية) ."

(S/7350, 10 June, 1966)

حصار حقيقي

"... القيود الاقتصادية المفروضة ضد الطائفة التركية في قبرص بلغت في بعض الحالات قدرا من القسوة ما يجعلها معادلة لحصار حقيقي ..."

(S/5950)

قيود على المواد الغذائية

"... في ٣ أيلول/سبتمبر منعت القوات القبرصية (اليونانية) دخول كميات مسموح بها من اللحم الطازج والجبن إلى القطاع القبرصي التركي في نيقوسيا انتهاكاً للتفاهم ..."

(S/5950)

قيود على حرية التنقل

"... أدى الخوف وعدم الثقة في أعقاب اختفاء ٣٢ رهينة من القبارصة الاتراك ... إلى توقف الحركة في جميع الطرق القبرصية التركية . ومنذ ذلك الحين ، تتم معظم التنقلات التي تقوم بها الطائفة القبرصية التركية تحت حراسة الأمم المتحدة ."

رفض الخدمات البريدية

"... لم ترسل الحكومة (الإدارة القبرصية اليونانية) منذ ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٦٤ أي رسائل أو طرود دولية أو محلية عبر القطاع القبرصي التركي في نيقوسيا ، إلا فيما يتعلق بغئة واحدة ."

(S/5950, September 1964)

قال الأمين العام في الفقرة ٢٢ من تقريره الى مجلس الأمن المؤرخ في ١٠ أيلول سبتمبر ١٩٦٤ ما يلي:

"والاستنتاج الذي يبدو مؤكداً هو أن الظروف الاقتصادية المفروضة ضد الطائفة التركية في قبرص والتي بلغت في بعض الحالات حداً من القسوة جعلها تعادل حصاراً حقيقياً ، تدل على أن حكومة قبرص تسعى الى فرض حل محتمل من خلال ضغوط اقتصادية كبديل للإجراءات العسكرية ."

وبعد أيام قليلة ، في ١٦ أيلول سبتمبر ١٩٦٤ ، ورد في مقالة افتتاحية في جريدة نيويورك هيرالد تريبيون ما يلي:

"الحصار يبدو بديلاً لطيفاً نسبياً للحرب الصريحة ، إلى أن يترجم الى تدهور في مستويات المعيشة دون الإنسانية والى تهديد وشيك بالموت جوعاً ."

كل هذه الأفعال الوحشية بالإضافة الى الهجمات المسلحة وعمليات القتل والاختطاف ، التي لاحظها أيضا ممثلو لجنة الصليب الأحمر الدولية في الجزيرة ، أدت الى دمار ١٠٣ قرى قبرصية تركية وإلى التشريد القسري لما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ قبرصية تركية ، أصبحوا لاجئين ، وحرّموا من بيوتهم وأراضيهم وأجبروا على الحياة على الصدقة ، في خيام بل وفي كهوف ، لسنوات .

إن انقلاب سامبسون المناصر للوحدة الذي وقع في ١٥ تموز/يولية ١٩٧٤ ، والذي خطط له اليونان ونفذته بمساعدة عملائها في قبرص ، دفع الى التدخل التركي في عام ١٩٧٤ ، وفي أعقاب هذا التدخل ، تجمع القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيون في الجزء بين الشمالي والجنوبي من الجزيرة ، على التوالي ، وفقاً لاتفاق تبادل السكان الذي وقع في عام ١٩٧٥ . وانشأ القبارصة الاتراك آنذاك ، ممارسة لحقهم في تقرير المصير ، الادارة الخاصة بهم في الشمال والتي أصبحت فيما بعد جمهورية شمال قبرص التركية في عام ١٩٨٣ . وجمهورية شمال قبرص التركية هي بلد ديمقراطي على نحو كامل يقوم على سيادة القانون . ويتمتع مواطنوها بجميع حقوق الانسان والحريات على نحو مماثل لمواطني العالم الغربي . وقد أكد هذا أيضا في آخر تقرير بشأن حقوق الانسان أعدته وزارة الخارجية في الولايات المتحدة ، حيث ورد فيه ما يلي:

"... النظام السياسي الداخلي في شمال قبرص هو نظام ديمقراطي يقوم على الانتخابات الحرة وحقوق الانسان الاساسية مكفولة لسكانها من الناحية النظرية ومن ناحية الممارسة على السواء ."

وفي نفس هذا الموضوع ، قدمت الملاحظة التالية في الحلقة الدراسية:

"لاحظت الحركة أن الشعب القبرصي التركي منح لنفسه هيكلًا دستوريا ديمقراطيًا

يقوم على القانون ، ويكفل حرية التعبير عن الارادة الشعبية في كل مجال من مجالات الحياة السياسية ، بما في ذلك انتخاب المشرعين .

وهكذا ، بالرغم من أن الشعب القبرصي التركي حرّر في عام ١٩٧٤ من الانتهاكات المباشرة والجسيمة لحقوق الإنسان التي كان يرتكبها ضده الجانب القبرصي اليوناني ، إلا أن القبارصة اليونانيين ، بمواصلتهم استخدام اسم "حكومة قبرص" المسلوب وغير الشرعي ، فإنهم يستمرون بذلك في منع القبارصة الأتراك من التمتع الكامل بحقوقهم وحياتهم تجاه العالم الخارجي . وبعبارة أخرى ، فإن القبارصة اليونانيين بعد حرمانهم من فرصة اضهاد القبارصة الأتراك وممارسة التمييز ضدهم داخل قبرص ، يحاولون الآن عزل الشعب القبرصي التركي عن بقية العالم . واليوم ، يستخدم الجانب القبرصي اليوناني شبكة من التدابير لمنع شمال قبرص من التجارة والاتصال بالعالم الخارجي ، وعزل القبارصة الأتراك في الميادين السياسية والاقتصادية والتجارية والسياحية والرياضية .

وكجزء من هذا العزل غير الانساني ، منع القبارصة الأتراك من الاتصال المباشر مع العالم الخارجي . ومن أجل كسر هذا العزل البريدي ، اضطر القبارصة الأتراك ، بالتعاون مع تركيا الأم ، إلى اللجوء الى استخدام شيفرة خاصة (Mersin 10- TURKEY) على بريدهم الوارد . وهذا الاجراء اتخذه الجانب القبرصي التركي للتغلب على العقبة التي فرضها عليه الجانب القبرصي اليوناني .

والطيران المباشر بين شمال قبرص والبلدان الخارجية ممنوع أيضا . فـالادارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص ، تقوم في هذا الصدد ، بممارسة ضغوط مستمرة على المنظمات الدولية مثل منظمة الطيران المدني الدولية واتحاد النقل الجوي الدولي والسلطات المدنية في بلدان عديدة ، لمنع الطيران المباشر الى شمال قبرص . فضلا عن ذلك ، لا يستطيع القبارصة الأتراك السفر إلى أي مكان بحرية لأن جوازات سفرهم غير مقبولة كبطاقة هوية أو كوثيقة سفر .

وحرم القبارصة الأتراك من حقهم في أن يُمثلوا في المحافل الدولية على قدم المساواة مع القبارصة اليونانيين . وفي الهيئات الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومجلس أوروبا والهيئات المشتركة معه ، وفي لجنة حقوق الإنسان هذه ذاتها وهيئاتها الفرعية ، يشن ممثلو القبارصة اليونانيين حملة شعواء من الاكاذيب لضمان أن يستمع الى جانبهم باعتباره هو الممثل الوحيد لقبرص . وبناء عليه تعتمد هذه المحافل على غير وجه حق قرارات ومقررات وحيدة الجانب ، في غياب ممثلي الجانب القبرصي التركي .

وتواجه التجارة والسياحة أيضا بين شمال قبرص والبلدان الأخرى عقبات شديدة بسبب حملة الأكاذيب التي يشنها الجانب القبرصي اليوناني وإعلانه بأن موانئ ومطارات شمال قبرص غير شرعية . ووصل القبارصة اليونانيون إلى حد وضع أسماء ربابنة السفن الأجنبية الذين يزورون موانئ في جمهورية شمال قبرص التركية على القائمة السوداء وحبسهم فيما بعد إذا حدث أن توقفوا في موانئ جنوبية في تاريخ لاحق .

ويقبض على ربابنة السفن الذين يدخلون موانئ شمال قبرص ويحاكمون لسدى أول توقف لهم في ميناء قبرصي جنوبي .

وفي القرية المختلطة الوحيدة الباقية في قبرص ، واسمها بيللا ، وتقع في منطقة فاصلة بين الجانبين ، تمنع السلطات القبرصية اليونانية مواطنيها والسياح الذين يزورون القرية من شراء أي شيء من السكان القبارصة الأتراك . ويخضع الشعب القبرصي التركي في هذه القرية لحصار اقتصادي منذ سنوات عديدة . وتمنع الشرطة القبرصية اليونانية حرية التنقل من خلال إنشاء حواجز على الطرق ، وتقوم باعتراض واعتقال أي شخص يتبين أن في حوزته سلعاً مشتراة من القبارصة الأتراك ؛ كما يقبض على القبارصة اليونانيين الذين يشترون أو يحاولون شراء سلع عادية أو منسجات من قبارصة أترك ، وتصادر مشترياتهم وتتلف ، ويجري معاقبتهم . ومما يدعو إلى التناقض ، أنه في حين أن القبارصة اليونانيين يحاولون من ناحية تقديم قرية بيللا ، وهي القرية المختلطة الوحيدة ، كمثال للتعايش السلمي بين الشعبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني ، فإنهم يظهرون من ناحية أخرى ، في نفس هذه القرية ، بعضاً من أسوأ أمثلة قيودهم الاقتصادية المفروضة على الشعب القبرصي التركي .

إن الشعب القبرصي التركي لا يحصل إلا على جزء ضئيل من المساعدة الدولية المقدمة لقبرص ، بينما تسلب الإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص معظم هذه المساعدة تقريبا .

ومما يزيد من بشاعة هذه الصورة استحالة أن يلتزم الشعب القبرصي التركي العدل أمام المحافل الدولية ، مثل الهيئات الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان . وبالرغم من أن الفقرة ٢ من المادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تقول إنه "لا يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الاقليم الذي ينتمي إليه الفرد سواء كان هذا البلد أو الاقليم مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود" ، فإن القبارصة الأتراك مازالوا محرومين من ممارسة حقوق معينة .

وبناء عليه ، لا يتمتع الشعب القبرصي التركي في شمال قبرص بأي حماية فعلية بموجب صكوك حقوق الإنسان الدولية ، لأن المركز القانوني لجمهوريةه غير معترف به ، على غير وجه حق ، ولم يترك له سوى خيار واحد ، هو أن يطلب المساعدة من تركيا الأم لحماية حقوقه الانسانية وأمنه من تخريب جيرانه الجنوبيين للمجتمع الدولي . وقد قدمت الحلقة الدراسية لعام ١٩٩٠ الملاحظة التالية في هذا الصدد:

"تؤكد الحلقة أن وجود القوات التركية في الجزيرة ضروري لحماية أمن الشعب القبرصي التركي وحقوق الإنسان الخاصة به" .

وفيما يتعلق بهذه المسألة الحيوية الخاصة بحقوق الإنسان للقبارصة الأتراك ، خلصت الحلقة إلى الاستنتاجات التالية:

"تدعو الأطراف الثالثة ، بما في ذلك الهيئات الدولية ، إلى معاملة الشعب القبرصي التركي معاملة عادلة وإلى مراعاة مبادئ القانون الدولي والعدالة الطبيعية من خلال إتاحة الكلمة للقبارصة الأتراك على قدم المساواة في جميع المحافل التي يجري فيها تناول المسائل ذات الصلة بالقضية القبرصية" .

"تناشد أسرة الدول وجميع المنظمات الدولية أن تضع حداً للآلام التي يعاني منها القبارصة الأتراك بسبب القيود المفروضة عليهم انتهاكاً لحقوقهم ، والامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى زيادة عزل القبارصة الأتراك عن المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ينبغي أن ينظر بعين الاعتبار إلى إقامة روابط اجتماعية اقتصادية مع الشعب القبرصي التركي أو تعزيزها ، وعلى وجه خاص في ميادين النقل والتجارة والامتالات والسياحة والأنشطة الثقافية والرياضية أيضاً وترى الحلقة أن هذه الأمور من شأنها أن تساعد على إنشاء علاقة صحية جديدة في قبرص بين الجانبين" .

وإذا نظر إزاء الخلفية الموصوفة أعلاه في ادعاءات ممثلي القبارصة اليونانيين في جميع المحافل الدولية المفتوحة لهم وحدهم على نحو غير مشروع ، باسم قبرص ، بشأن "الانتهاكات الهائلة والمنهجية لحقوق الإنسان للقبارصة اليونانيين في قبرص" ، فإنه ينبغي رفضها ببساطة لأنها غير قائمة على أساس وليس المقصود منها سوى أن تكون ستاراً من الدخان لرغبتهم ولمحاولاتهم العقيمة للحصول على التأييد لقلب الموقف في قبرص واعادته إلى الوضع الذي كان عليه قبل عام ١٩٧٤ .
